رقمنة المالية العامة في الجزائر - إدارتي الضرائب والجمارك نموذجا-

Digitization of public Finance in Algeria - Tax and Customs administrations as a model –.

د/ قاضي كمال

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة

kamel.kadi@univ-dbkm.dz

تاريخ الإرسال:2024/02/05 **تاريخ القبول: 2024/03/30** **تاريخ النشر: 2024/06/30**

ملخص: اعتمدت السلطات العمومية الجزائرية الرقمنة ضمن أولويات سياساتها العمومية، حيث كان قطاع المالية ممثلا في كل من إدارتي الضرائب والجمارك من أهم الهيئات المعنية بها بهدف تحقيق زيادة التحصيل الضريبي وتحسين أداء الخدمات المقدمة وترقية التجارة الخارجية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

كلمات مفتاحية: الرقمنة، إدارة الضرائب، إدارة الجمارك، التحول الرقمي.

Abstract: The Algerian public authorities have adopted the digitization in their priorities of their public policies. The financial sector, represented by the tax and customs departments, one of the most important administrations concerned with it, to achieve increased tax collection, improve the performance of services provided, promote foreign trade, and advance the national economy.

Keywords: Digitization, tax administration, customs administration, digital transformation.

1- **المؤلف المرسل: د/ قاضي كمال** **الإيميل:** kamel.kadi@univ-dbkm.dz

مقدمة :

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية له تأثير كبير في رفع مستوى أداء الإدارة وتحقيق الكفاءة والفعالية في مختلف المجالات، ولقد شهدت الجزائر عدة محاولات لإنجاح عملية التحول إلى الإدارة الالكترونية في شتى الميادين والقطاعات، سعيا منها لتحسين الخدمة العمومية ولتقريب الإدارة من المواطن، أين كان قطاع المالية أبرز تلك القطاعات التي شهدت عملية التحول الرقمي باستخدام الأنظمة الإلكترونية والتقنيات الحديثة في تحقيق أهداف الدولة المالية والاقتصادية.

ولقد حظيت إدارتي الضرائب والجمارك باعتبارهما طرفين هامين في القطاع المالي بالعديد من المشاريع والمبادرات الفعلية في إطار عملية الرقمنة، حيث تسمح هذه الأخيرة للنظام الضريبي برفع عائدات التحصيل المالي وضمان الشفافية والنزاهة بين دافعي الضرائب وتسهيل عملية الرقابة الجبائية، فحين تمكن إدارة الجمارك من تحسين أداء خدمتها وتعمل على ترقية التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وحماية الاقتصاد الوطني وتمويل الخزينة العمومية.

ونظرا لأهمية موضوع رقمنة الإدارة في بلادنا عموما والقطاع المالي خصوصا، لا سيما بعدما أبانت عنه تداعيات أزمة كورونا من ضرورة التحول الرقمي لهذا القطاع الحساس، وهو ما يدفعنا إلى طرح التساؤل التالي:

ما هو واقع رقمنة قطاع المالية في الجزائر من خلال إدارتي الضرائب والجمارك ؟ وما مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف المرجوة منهما ؟.

من أجل الإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا المنهج الوصفي لتحديد مفهوم الرقمنة في القطاع المالي كما اعتمدنا على المنهج التحليلي لمعالجة واقع رقمنة إدارتي الضرائب والجمارك في بلادنا، وتناولنا دراستنا هذه في محورين أساسين، وذلك كما يلي:

1- الإطار النظري لرقمنة المالية العامة في الجزائر: تعتبر الرقمنة من أهم الأولويات والمحاور الأساسية للدول في الوقت الحالي، وفيما يلي سنتعرف على مفهوم الرقمنة وخصائصها وأهميتها والركائز التي تقوم عليها.

1.1- مفهوم الرقمنة: تتعدد وجهات نظر المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة حول تقديم تعريف موحد للرقمنة، حيث عرفها "شارلوت بيرسي CHARLETTE Buresi" بأنها: منهج يسمح بتغيير البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي "[1].

كما أن الرقمنة عبارة عن: " عملية تحويل مصادر المعلومات والبيانات من قالبها التقليدي إلى قالبها الرقمي وهذا من أجل توفير أكبر قدر ممكن من مصادر المعلومات ولمدة زمنية طويلة، وكذا تقديم أكبر قدر من تلك المعطيات والبيانات المناسبة للمستفيدين في العالم "[2].

وتعرف الرقمنة أيضا بأنها: " ثورة المعلومات والبيانات المرتبطة بصناعتها وعرضها وتوزيعها بواسطة أساليب تقنية عصرية ومتطورة وسريعة، وذلك من خلال الاستخدام المشترك للحواسيب وطرق الاتصالات الحديثة "[3]، فهي بذلك عملية تغيير البيانات والمعلومات إلى شكل رقمي، وذلك بغية معالجتها بواسطة أجهزة الحاسوب.

وتعرف أيضا بأنها: " عملية استنساخ متطورة تقوم على تحويل الوثائق مهما كان شكلها وطبيعتها إلى ملفات ذات شكل رقمي، حيث يتطلب هذا العمل التقني جهد فكري ومكتبي محكم لتنظيم وضبط ما بعد المعلومات من أجل فهرستها وجدولتها ضمن ملف رقمي "[4]، وبذلك فالرقمنة تدخل ضمن مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة، فهي تعمل على تحويل المعلومات والبيانات مهما كان حجمها من الطابع التقليدي إلى الشكل الرقمي، بما يحقق السرعة والدقة في المعاملات بمختلف أنواعها وضمان الجودة والتحكم في التكلفة.

2.1- خصائصها: تتميز الرقمنة بجملة من المميزات والخصائص نوجزها أساسا فيما يلي:

- **أداة لحفظ وتخزين المعلومات**: تعمل الوسائط الرقمية على حفظ المعلومات والبيانات فهي أقل عرضة للتلف والضياع والضرر مقارنة بالوسائط الورقية التي يمكن أن تتعرض للتلف بكل سهولة ، كما أن التحول الرقمي يسمح بتخزين أكبر قدر من الملفات والوثائق والمعلومات ضمن أجهزة الكترونية صغيرة الحجم مقارنة بتخزين الأوراق والملفات بشكلها التقليدي التي تتطلب مجال حفظ وتخزين واسع نوعا ما.(5)

- **تسريع الاستعادة وسلاسة الاستعمال**: تتصف الملفات الرقمية بقدرة فائقة على الاستعادة، إذ أن الملفات الرقمية يمكن الاحتفاظ بها لمدة طويلة ويسهل استرجاعها، كما يسهل استخدامها نظرا لحجمها الصغير وقدرتها على حفظ واسترجاع المعلمات في أسرع وقت ممكن.

- **إمكانية الاقتسام والمشاركة**: تتيح الرقمنة للعديد من الأفراد والهيئات إمكانية تبادل المعلومات ومشاركتها على نطاق واسع وبأقل التكاليف.

- **الفعالية والتفاعل**: تمكن الرقمنة من ربح الوقت واختصار المسافات وتقليص الجهود والتكاليف، ما جعلها تتسم بالفعالية، كما أنها تسمح بتبادل الأفكار والمعلومات والآراء بين مختلف المستعملين، ما يؤدي إلى التفاعل فيما بينهم وتقاسم الأدوار والمكاسب في نفس الوقت.

- **القابلية للحركية والتوصيل**: إن المستعمل لهذه الوسائط يمكنه الاستفادة من خدماتها أثناء مختلف تنقلاته مثل الحاسوب المحمول والهاتف النقال، مما يسهل ايصالها لأكبر قدر من المهتمين بها دون وجود تدخل بشري مباشر، كما أنه يمكن تحويلها من وسيط لأخر، كأن يتم تحويلها من رسالة مسموعة إلى مكتوبة أو منطوقة، وهو ما لا تتيحه النسخ التقليدية للمعلومات والملفات.

- **العولمة وسرعة التداول والانتشار**: تحظى الوسائط الرقمية في الوقت الحالي بأهم ميزة والمتمثلة في سرعه التداول بين الأفراد والمجتمعات في ظرف وجيز، وباستخدام الأنترنيت أصبحت تحظى بالعالمية جعلت العالم قرية صغيرة يتم فيها تداول أكبر قدر من المعلومات والبيانات وبأسرع وقت ممكن.(6)

3.1. أهمية رقمنة القطاع المالي: للتحول الرقمي عدة فوائد تنعكس إيجابا على الأفراد والهيئات وحتى المجتمعات والدول، وذلك من خلال ما يلي:

- تقليص التكاليف بتوفير الأموال والوقت والجهود لجميع الأطراف سواء كانوا أفرادا أو هيئات عامة أو مؤسسات خاصة.
- المساهمة في التطور الاقتصادي والمالي، وذلك عن طريق تسهيل المعاملات والمبادلات بين القطاعين الحكومي والخاص، وكذا إمكانية خلق مناصب شغل جديدة في ميادين تتعلق بهذا المجال كإدخال المعلومات، واستخدام وحماية البنية التحتية وأمن البيانات والملفات.
- تنمية القدرات والمعارف والمعلومات، ذلك أن الثورة التكنولوجية التي يشهدها عالم اليوم أحدثت تطورا رهيبا في استخدام التقنيات الحديثة وعرفت تحولا كبيرا في أنشطة الأعمال والاقتصاد والأموال(7).
- تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي من خلال استعمال التكنولوجيات الحديثة في هذا المجال، بتبادل الخبرات والتجارب وكذا خلق مؤسسات ناشئة تُعنى بهذا المجال يمكن أن تُسهم في ترقية الاقتصاد الوطني والنهوض به.
- السماح للأجهزة الحكومية المختصة بالتحكم الجيد والضبط الدقيق للمجال المالي، من خلال متابعة أوجه الإنفاق المالي والرقابة عليه من مختلف أشكال الفساد المالي، وكذا إعداد مختلف الإحصائيات وتحليلها وتقييمها، بالإضافة إلى إمكانية التخطيط الاقتصادي والمالي المحكم(8).

- القضاء على البيروقراطية الإدارية بمختلف أشكالها وتعقيد الإجراءات وطولها.
- تحقيق النزاهة والشفافية في التعامل ومكافحة مظاهر الغش والواسطة والمحسوبية والمحاباة.
- تحسين الأداء الوظيفي وخلق بيئة عمل جديدة تعتمد على التنافسية والكفاءة والابتكار بعيدا عن الروتين والجمود الفكري والإداري.

4.1- ركائز وعناصر رقمنة القطاع المالي: يقتضي التحول نحو تطبيق الإدارة الرقمية في القطاع المالي توافر جملة من الركائز والعناصر نذكر أهمها فيما يلي:

1.4.1- الركائز السياسية والقانونية: تترجمها وجود إرادة سياسية قوية داعمة لاستراتيجية التحول الرقمي، ومساندة وتشجيع مبادرات هذا التحول عن طريق تقديم الدعم المادي والمعنوي وتذليل العراقيل والصعوبات الخاصة بهذا المجال، كما ينبغي وضع النصوص التشريعية والتنظيمية اللازمة من أجل تفعيل الإدارة الرقمية والتي تسمح بخلق بيئة عمل مناسبة لها.(9)

2.4.1- الركائز الإدارية والأمنية: تقوم على وضع خطط واستراتيجيات التأسيس والمتابعة الميدانية لها، وكذا ضرورة عصرنة وتفعيل برامج الإصلاح الإداري من خلال تنظيم العمل الاداري وتبسيطه وتحديد طرق العمل الوظيفي والمهام والمسؤوليات بدقة، بالإضافة إلى ضرورة وجود جهاز إداري وتقني كفؤ يسهر على حسن استخدام تقنيات المعلومات ومتابعتها(10).

كما ينبغي توفير كل أشكال الحماية القانونية والإدارية والتقنية للأنظمة التكنولوجية وتقنيات المعالجة الرقمية من كل الأخطار وأشكال التصرف فيها بغير حق قانوني كالاختراق والسرقة والاستعمال غير الشرعي لها.

3.4.1- الركائز الاقتصادية والاجتماعية: تقوم هذه الركائز على العمل على وجود تعبئة اجتماعية متفهمة وواعية بضرورة التحول الرقمي، وعلى يقين كافي بإيجابيات استخدام هذه الأساليب التقنية في العمل الإداري، مع الاستعانة في ذلك بوسائل الإعلام ومختلف فعاليات المجتمع المدني من خلال عقد لقاءات وندوات وتجمعات تحسيسية خاصة بنشر ثقافة الإدارة الرقمية مع برمجة حصص تكوينية لفائدة المواطنين على استعمال مختلف التجهيزات والتقنيات الحديثة الخاصة بها.

كما يتطلب الأمر أيضا توفير مخصصات مالية كافية تغطي الإنفاق على المشاريع الرقمية والاستثمار في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وبتوفير موارد مالية دائمة لها سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي[11].

4.4.1- ركائز البنية التحتية للمعلوماتية والاتصالات: من أجل الوصول إلى إدارة مالية رقمية يقتضي وجود بنية تحتية معلوماتية واتصالاتية قوية من خلال وجود شبكات أنترنيت متطورة وأنظمة تكنولوجية متقدمة تعمل بأحدث البرامج الالكترونية وتستعمل أجود الوسائل والأدوات من حواسيب وهواتف وفاكسات، وتقوم على وجود ترابط اتصالي وثيق بين مختلف الأجهزة الإدارية والمالية، لذا فبلوغ أهداف الإدارة الرقمية لن يتأتى في غياب أو نقص في هذه التجهيزات والبنى التحتية، وهو ما يتطلب استثمار مالي ومادي وبشري كبير قد يتطلب تحقيقه عدة سنوات[12].

2- واقع الرقمنة في إدارتي الضرائب والجمارك: لقد تأثرت كل من إدارة الضرائب والجمارك على غرار باقي المؤسسات والإدارات العمومية بمشاريع الدولة في مجال الرقمنة، حيث وضعت كل منها برامج وتطبيقات عصرية لتكنولوجيا المعلومات تجسد من خلالها الأهداف المرجوة منهما بأفضل شكل ممكن.

1.2- واقع الرقمنة في إدارة الضرائب: سعت إدارة الضرائب إلى عصرنة إدارتها باعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل تسهيل عملياتها كالرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي، وفيما يلي أهم مشاريعها للرقمنة:

1.1.2- إنشاء موقع الكتروني للإدارة الضريبية (site web): قامت المديرية العامة للضرائب بإنشاء موقع الكتروني(www.mfdgi.gov.dz) باللغتين العربية والفرنسية، يتضمن ما يلي:

- بريد تواصل متاح للجمهور عبر الرابط الالكتروني: contatct-dgi@mf.gov.dz، يمكن من خلاله طرح أسئلة وتقديم اقتراحات ذات طابع جبائي وكذا طلب الحصول على معلومات وبيانات ضريبية، والتي يمكنهم الاستفادة من ذلك خلال فترة وجيزة.

- بريد الكتروني خاص بتقديم التظلم الإداري الذي يهدف إلى توفير وسائل الحوار والاستماع، والسماح للمكلف بالضريبة بإرسال شكواه واقتراحاته وتظلماته عبر الموقع: doleances@mf.gov.dz.

- إنشاء صفحات تواصل اجتماعي (Facebook، Twitter) بغية تحسين صورتها والإفادة بالأخبار والأحداث وإصدار البلاغات والمعلومات وترقية المواضيع ذات الطابع الجبائي مع الجمهور العريض[13].

- تحميل النصوص القانونية والتنظيمية وكذا الوثائق والاستمارات الجبائية.

- تحديد المواقع الجغرافية لخدمات وهياكل المديرية العامة للضرائب عبر خدمات (Google map)، وكذا كيفيات الاتصال بها من عناوين وأرقام الهاتف والفاكس.

- إمكانية إجراء التحقيقات واستطلاعات الرأي عبر الانترنيت، وهذا بإجراء تحقيقات واستطلاعات الرأي وجمع آراء الجمهور للمواضيع اللازمة من أجل تصحيح الاختلالات[14].

2.1.2- رقمنة إجراءات الترقيم الجبائي: عملت المديرية العامة للضرائب على رقمنة شهادة التعريف الجبائي من خلال النافذة الالكترونية http//nif.mfdgi.gov.dz، حيث تسمح هذه البوابة للمكلفين بمتابعة طلباتهم بالترقيم الجبائي، إصدار شهادة الترقيم الجبائي، المصادقة على رقم التعريف الجبائي، تقديم استفسارات واقتراحات متعلقة بالرقم الجبائي،[15] وكذا الحصول على البطاقة المغناطيسية للتعريفة الجبائية.

3.1.2- التصريح والتسديد الإلكتروني للضرائب والرسوم: أقرت إدارة الضرائب في الجزائر استخدام نظام التصريح والتسديد الإلكتروني وعدم استعمال مجددا نظام التصريح الورقي من خلال إطلاق بوابتين أساسيتين هما: **"جبايتك"** و**"مساهمتك"**.

1.3.1.2- بوابة التصريح الالكتروني "جبايتك": يعد إنشاء نظام المعلوماتية لإدارة للضرائب **"جبايتك"** سنة 2016 ودخوله حيز الخدمة فعليا سنة 2017 وتعميمه على كل مصالح إدارة الضرائب سنة 2019 خطوة هامة لإدارة الضرائب، والتي يمكن إبراز إيجابيات نظام **"جبايتك"** فيما يلي[16]:

* **بالنسبة للإدارة:** - التشغيل الآلي للإجراءات الإدارية بدءا من استقبال المكلف بالضريبة وانتهاء بتحديد الوعاء والتحصيل المالي وتسيير الملف الضريبي.
- التبادل الفوري والمحكم للمعلومات بين الأجهزة ومع مختلف الهيئات المؤسساتية من خلال عصرنة وترقية النظم المعلوماتية.

- الاستخدام الشامل لإجراءات المحاسبة والخزينة، تقسيم الرسم على النشاط المهني والحساب الإجمالي للمبلغ الأساسي للتصريح وتقديم هوية المكلفين بالضريبة.
- رقمنة الإخطارات والبلاغات المتعلقة بالمكلفين بالضريبة مع منح محققي الضرائب إمكانية إجراء المقارنة بين المعلومات الواردة إلى مختلف مصالحها.
- إمكانية تقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل المالي حسب صنف الضرائب ومجال النشاط.
- تقديم تقارير ودراسات استشرافية وتحليلية تساعد على صنع القرار.
- تخفيض أعباء الطلبات الخاصة بالاستمارات والسندات والوثائق الجبائية.

* **بالنسبة للمكلف بالضريبة:** تساعد هذه البوابة المكلفين بالضريبة فيما يلي:

- إمكانية إجراء مختلف العمليات من موطن المكلف بالضريبة وتفاعله عن بعد مع إدارة الضرائب وتفادي التنقلات من أجل تقديم التصريحات الضريبية.
- التواصل باستمرار مع الإدارة الضريبية 24/24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع.
- تقديم للمكلف بالضريبة المعطيات والبيانات المتعلقة بوضعيته الضريبية مع تحديد واجباته ومواعيد استحقاقه الجبائي.
- الدفع والتسديد عبر الانترنيت لضرائبه ورسومه وتقديم الطعون بشأنها.

2.3.1.2- بوابة التصريح والدفع الالكتروني "مساهمتك": تعد البوابة الالكترونية **"مساهمتك"** إجراء جديد في التعامل المالي عن بعد، الهدف منه تخفيف الإجراءات الإدارية وتبسيط الالتزامات للمكلفين من خلال الترخيص لهم بالتصريح وتسديد الضرائب عن بعد بواسطة شبكة الأنترنيت[17].

إن الانخراط في هذه الخدمة يعطي المكلف بالضريبة الحق في فضاء خاص وآمن في بوابة **"مساهمتك"** والتي تتوافر على الخصائص والوظائف التالية[18]:

- الوصول إلى بيانات ومعطيات التعريف الخاصة.
- المساعدة في إدخال بيانات التصريحات بالضرائب والرسوم مع إمكانية الحساب التلقائي لها، وتسديدها عن طريق البطاقة البنكية أو الذهبية البريدية.
- المتابعة المستمرة للتصريحات الصادرة وعمليات الدفع والتسديد التي تم إجراؤها، وتوثيق كامل لعروض وبرامج خدمات بوابة **" مساهمتك "**.

في الأخير يمكن القول بأن إدارة الضرائب تسعى جاهدة لمواكبة مستجدات التحول الرقمي، من خلال القيام بوظائفها الإدارية إلكترونيا، والتي يمكن أن تُسهم في تبسيط النظام الضريبي وزيادة المردودية المالية للجباية العادية بالرغم من أنها ما تزال بعيدة نوعا ما عن الأهداف المأمولة.

2.2- واقع الرقمنة في إدارة الجمارك: إن توسع استخدام الرقمنة ألزم إدارة الجمارك بتجاوز عراقيل ومشاكل التسيير الإداري التقليدي والضغط الهائل الناجم عن حركة التجارة الخارجية، وإلى استخدام وتفعيل التسيير الإلكتروني بهدف تطوير أداء خدماتها وتحسين علاقاتها مع المتعاملين الاقتصاديين.

وتعني رقمنة إدارة الجمارك بحسب المنظمة العالمية للجمارك كل نشاط أو عمل آلي أو إلكتروني يُسهم في فعالية وجدارة العمل الجمركي، وكذا تنظيم النشاطات الجمركية لترسيخ الشفافية وهذا باستخدام أجهزة الاتصال الذكية[19].

ولقد عرفت رقمنة إدارة الجمارك عدة برامج وتطبيقات واكبت التطور المستمر لهذا المجال، وعموما يمكن تلخيص أهم هذه التطبيقات فيما يلي:

1.2.2- النظام المعلوماتي للتسيير الجمركي SIGAD: وهو نظام إعلام وتسيير آلي تم بدء العمل به سنة 1995 يتم بواسطته دراسة ملفات الجمركة، بهدف تعجيل هذه العملية وإضفاء معايير الشفافية وكذا التشديد في عمليات الرقابة والدقة في إحصائيات التجارة الخارجية، ومن أجل ترقية الخدمة

الجمركية تعمل إدارة الجمارك الجزائرية على توسيع وربط هذا النظام بكل فروع إدارة الجمارك عبر التراب الوطني[20].

وبالرغم من أن نظام (SIGAD) كان يقدم العديد من الخدمات لإدارة الجمارك إلا أنه تجاوزه الزمن في الوقت الذي تطورت فيه تكنولوجيات المعلومات والاتصال كثيرا، ومن أجل تفادي هذا التأخر كان لابد على إدارة الجمارك التوجه نحو نمط رقمي جديد يُحسن من أدائها ويُسهل ويسرع من حركة التجارة الخارجية ويشجع الاستثمار الأجنبي.

2.2.2- التحول الرقمي إلى E-DOUANE: قامت الجمارك الجزائرية بتكريس نظام تسيير معلوماتي جديد تم تنظيمه وعصرنته وفقا للتطورات التكنولوجية الراهنة، وهو ما يساهم في ترقية المبادلات التجارية الجزائرية ويخفض من التكاليف اللوجيستيكية[21].

هذا النظام المعلوماتي هو ثمرة شراكة جزائرية كورية جنوبية باعتبار هذه الأخيرة رائدة في استخدام الأنظمة المعلوماتية المتطورة، كما قامت إدارة الجمارك بإمضاء إتفاقية مع مؤسسة دعم تطوير الرقمنة (EADN) وهي مؤسسة وطنية تهدف إلى مرافقة إدارة الجمارك وتأطيرها ومساعدتها في متابعة هذا النظام المعلوماتي، من أجل تطوير وتحسين أداء خدماتها مع المتعاملين الاقتصاديين وفقا للمعايير الدولية وترقية التجارة الخارجية.[22]

ولقد دخل النظام المعلوماتي الجديد للجمارك حيز الخدمة سنة 2021 قصد تقليص آجال الجمركة وتعزيز الرقابة ومكافحة الغش، وذلك من خلال ما يلي:

1.2.2.2- الخدمات الجمركية الإلكترونية الموجهة للمتعاملين الاقتصاديين: تعتبر الخدمات الجمركية الإلكترونية المقدمة لفائدة المتعاملين أهم ركائز النظام المعلوماتي الجديد، حيث تتضمن الخدمات التالية:

- التحصيل الالكتروني للحقوق والرسوم الجمركية عن طريق استعمال تقنيات الدفع الالكتروني، كبطاقات الائتمان وبطاقات الخصم السريع من الرصيد، تحويل الأموال بشكل الكتروني أو التسديد عبر شبكة الأنترنيت لمختلف الحقوق والأعباء المتعلقة بإجراءات الجمركة[23].

- الجمركة الإلكترونية للبضائع والسلع ومن مقر سكن المتعامل الاقتصادي دون عناء التنقل إلى مصالح الجمارك، وهو ما من شأنه تقليص آجال وإجراءات الجمركة، وتفادي الطوابير والاكتظاظ لدى مصالح الجمارك.

- تخصيص بوابتين الكترونيتين إحداهما مخصصة لرقمنة عمل موظفي إدارة الجمارك، وأخرى مخصصة للمتدخلين غير الجمركيين من متعاملين اقتصاديين ووكلاء لدى الجمارك، يسمح لهم بمتابعة ملفات الجمركة والتصريحات المتعلقة ببضائعهم ووضعيتها لدى الجمارك[24].

2.2.2.2- التسيير الالكتروني التقني للعمل والأداء الجمركي: لقد مكنت الرقمنة لإدارة الجمارك من تطوير وتحسين الأداء الجمركي، عن طريق ما يلي:

- التسيير الالكتروني لعمليات شحن السلع والبضائع ومراقبتها بالتعرف الفوري على أماكن تواجد الحاويات في الموانئ والمراكز الحدودية والمطارات.

- متابعة ودراسة حركة تنقل المسافرين وكذا جمركة بضائعهم ومعالجة تصاريح العملة الصعبة، ومتابعة تحركاتهم من وإلى الخارج.

- تسيير المخاطر بحسن اختيار العمليات الجمركية المعنية بالرقابة في الحدود البرية والبحرية للمسافرين والبضائع بالاعتماد على معطيات وتحاليل علمية موضوعية، ما يسمح بتقليص آجال الجمركة وتعزيز فعالية الرقابة[25].

- تجميع البيانات الإحصائية وتخزين ودراسة المعلومات والأرقام الخاصة بالتجارة الخارجية وتبادلها مع الهيئات والمؤسسات العمومية الأخرى، وهو ما يكفل مكافحة للغش الجمركي ويساعد في اتخاذ القرار[26].

3.2.2.2- تسيير العمل الإداري الجمركي: يضمن النظام المعلوماتي التسيير الالكتروني الفعال للعمل الإداري، وذلك من خلال ما يلي:

- التسيير المتكامل والجيد للموارد البشرية من خلال ضمان حسن تسيير المسار المهني والانضباط والتكوين الجيد لأعوان وإطارات الجمارك، بالإضافة إلى جانب التسيير المالي والمادي لهم (الرواتب والحوافز المالية).

- التبادل الالكتروني للملفات والمعلومات مع مختلف الفاعلين في مجال التجارة الخارجية (رقمنة الترخيصات والإجازات والتصريحات الصادرة عن الهيئات والإدارات العمومية)، وكذا رقمنة السندات والوثائق المطلوبة في إتمام عمليات الجمركة وحركة الأشخاص والأموال من وإلى الخارج.

4.2.2.2- الرقابة والتحقيقات ومتابعة المنازعات الجمركية: يسمح نظام المعلومات لإدارة الجمارك بإجراء التحقيقات والرقابة الكاملة لكل عمليات الاستيراد والتصدير بطريقة علمية دقيقة تكفل مكافحة كل أنواع الغش الجمركي، كما يضمن متابعة ملفات المنازعات الجمركية سواء في جانبها الإداري أو القضائي من أجل قمع الجرائم الجمركية ومعاقبة المخالفين[27].

في الأخير يمكن القول بأن النظام المعلوماتي الجديد لإدارة الجمارك قد ركز اهتمامه على كل جوانب النشاط الجمركي سواء تعلق الأمر بأداء الخدمات لفائدة المتعاملين الاقتصاديين أو بحسن التسيير والتنظيم الإداري والرقابي لهذه الإدارة، وهي الأهداف المتوخاة التي يُأمل تحقيقها في السنوات القليلة القادمة.

الخاتمة: إن دراستنا لموضوع رقمنة المالية العامة في الجزائر إدارتي الضرائب والجمارك نموذجا سمح لنا بالتوصل إلى الخلاصات والنتائج الآتية:

- الرقمنة هي عملية تحويل المعلومات والبيانات من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي بواسطة استعمال مختلف تقنيات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال.

- تساعد الرقمنة في المحافظة على المعلومات والبيانات والاحتفاظ بها لأطول وقت ممكن، وتُسهل استرجاعها وتوظيفها وإيصالها في أي وقت وأي مكان لفائدة جميع المستخدمين دون تكاليف باهظة.

- رقمنة المالية العامة هي عملية تعميم تقنية الربط عن بعد بالأنترنيت بين مختلف الهيئات والمؤسسات المالية على حسب اختصاصها، وكذا إنشاء منصات وبوابات الكترونية من أجل عصرنة الخدمات وتسهيلها لفائدة المتعاملين.

- حاولت إدارة الضرائب رقمنة نشاطها ومختلف عملياتها عن طريق إنشاء مواقع الكترونية وتبني أنظمة معلومات للتصريح والدفع الالكتروني " جبايتك " و"مساهمتك"، والتي يمكن أن توطد علاقاتها بالمكلفين بالضريبة وتسهل إجراءات التحصيل الضريبي المستحقة عليهم.

- تعمل إدارة الجمارك من خلال نظام المعلومات الجديد إلى زيادة وترقية الإتصال مع مختلف المتعاملين الاقتصاديين بتسهيل وتقليص إجراءات الجمركة مع تعزيز الرقابة الجمركية ومكافحة الغش.

ومن خلال ما سبق يمكن تقديم جملة من التوصيات نبرزها فيما يلي:

- تعميم استخدام الرقمنة على مستوى جميع المديريات والمصالح الضريبية والجمركية على المستوى الوطني، وتعزيز التنسيق فيما بينها.

- ضرورة المرافقة التشريعية والتنظيمية لهذا التحول الرقمي، من أجل تجاوز الثغرات القانونية وتعزيز المناخ الاستثماري وتشجيعه لفائدة المتعاملين.

- ضرورة التكوين والتحكم الجيد في مختلف تقنيات ووسائل التحول الرقمي.

- توسيع نشر الوعي والتحسيس بأهمية تكنولوجيات ونظم المعلومات لموظفي القطاع العام بصفة عامة وقطاع المالية بصفة خاصة، وكذا حث المتعاملين على اعتماد الرقمنة كوسيلة فعالة في تأدية إجراءات الإدارية ومعاملاتهم المالية.

- تطوير البنية التحتية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال من شبكات أنترنيت وأجهزة وبرامج الكترونية متطورة.

- السهر على أمن نظم وتقنيات التسيير الجمركي والضريبي المعلوماتي من كل المخاطر والتهديدات المتعلقة بالقرصنة والتجسس الإلكتروني.

التهميش و الإحالات:

(1) علي حميدوش، حميدة بوزيدة، (2020)، اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة "المتطلبات والعوائد " تجارب دولية – دروس وعبر -، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد الثامن، العدد الأول، الجزائر، ص 44.

(2) ربيع نصيرة، (2021)، حتمية الرقمنة كآلية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد السادس، العدد الثاني، الجزائر، ص 1034.

(3) نوفل حديد، (2006)، تكنولوجيا الانترنيت وتأهيل المؤسسة للاندماج في الاقتصاد العالمي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 53.

(4) سعد الله رشيد، قاشي خالد، (2020)، دور الرقمنة في تحسين خدمات المرفق العمومي، دراسة حالة جامعة محمد بوضياف، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد العاشر، العدد السادس، ص 183.

(5) نور الدين بطاط، (2021)، الرقمنة وإسهاماتها في تحديث الإدارة الرياضية، مجلة علوم الاداء الرياضي، المجلد الثالث، العدد الأول، الجزائر، ص 126 – 127.

(6) أحمد مشهور، (2003)، تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التنمية الاقتصادية، المؤتمر العربي 3 للمعلومات الصناعية والشبكات، المنظومة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص 7.

(7) علي حميدوش، حميدة بوزيدة، اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة " المتطلبات والعوائد " تجارب دولية – دروس وعبر -، مرجع سابق، ص 48.
(8) فاتح ميرود، (2022)، رقمنة المالية العامة في الدول العربية – تجارب بعض الدول العربية -، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، ص 555.
(9) قوادري محمد، (2022)، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد السادس، العدد الثاني، ص 238.
(10) مريم خالص حسين، (2013)، الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، وزارة المالية، العراق، ص 440.
(11) صباح شارف، مروى كشرود، (2020/2019)، دور الرقمنة في عصرنة الإدارة الجزائرية، مذكرة ماستر، تخصص: قانون إداري، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، ص 20.
(12) محمد محمود الطعامنة، طارق شريف العلوش، (2004)، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، الأردن، المنظمة العربيه للتنمية الإدارية، ص 103 – 104.
(13) فاروق سحنون، محمد لعريبة، (2021)، دور العصرنة في تفعيل أداء الإدارة الضريبية وتحسين الالتزام الضريبي لدى المكلفين بالضريبة – دراسة حالة مركز الضرائب لولاية سطيف-، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد الخامس عشر، العدد الثالث، الجزائر، ص 516 – 517.
(14) فاروق سحنون، محمد لعريبة، مرجع سابق، ص 517.
(15) Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts N° 90/2018، modernisation de l'administration fiscal un axe stratégique du ministère des finances ، 2018، p. 08.
(16) المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، نشرية المديرية العامة للضرائب، 2017/85، 2017، ص 07.
(17) دليل المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية الجزائرية، 2022.
(18) دفتر الأحكام العامة المتعلق بالإجراءات الإلكترونية لبوابة " **مساهمتك**"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2022، ص 2- 5.
(19) رسالة من المنظمة العالمية للجمارك، يوم الجمارك العالمي 2017، منشورة على الموقع الالكتروني:

http//www.wcoomd.org/-/media/wco/public/global/pdf/about-us/interjnational-customs-day/2017/message-from-the-wco-secretary-general-ar.pdf-db=weble، أطلع عليه يوم 2024/01/05 على الساعة، 19,00.

(20) عبد القادر حليس، (2021)، الجمارك الرقمية – دراسة حالة الجمارك الجزائرية – مجلة إدارة الأعمال ودراسات اقتصادية، المجلد السابع، العدد الثاني، ص 610.

(21) نصيرة غزالي، (2021)، تكييف مهام إدارة الجمارك مع الاتفاقيات والمنظمات الجمركية وسبل عصرنتها لتحسين نشاطاتها الجمركية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الخامس، العدد الأول، ص 201.

(22) بن ميلود كنزة، دويني مختار، (2022)، رقمنة إدارة الجمارك وأثرها على جلب الاستثمار الأجنبي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد السابع، العدد الثاني، ص 576.

(23) عيسى بوراوي، عمار ميلودي، (2017)، التحول إلى الجمارك الرقمية كمدخل لتحقيق اليقظة الاستراتيجية – دراسة حالة الجمارك الجزائرية– مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية – المجلد الرابع، العدد الثاني، ص 712.

(24) فراح فريال، (2021)، رقمنة إدارة الجمارك وحتمية الانتقال من SIGAD إلى E-DOUANE، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الرابع، العدد الثاني، ص 193.

(25) فراح فريال، مرجع سابق، ص 193.

(26) فراح فريال، مرجع سابق، ص 193.

(27) فراح فريال، مرجع سابق، ص 194.

قائمة المراجع:

- الرسائل والمذكرات:

- حديد نوفل، (2006)، تكنولوجيات الانترنيت وتأهيل المؤسسة للاندماج في الاقتصاد العالمي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر

- شارف صباح، كشرود مروى، (2020/2019)، دور الرقمنة في عصرنة الإدارة الجزائرية، مذكرة ماستر في القانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، الجزائر.

- المقالات العلمية:

- حميدوش علي، بوزيدة حميدة، (2020)، اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة، المتطلبات والعوائد، تجارب دولية – دروس وعبر -، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد الثامن، العدد الأول، ص 44.

- نصيرة ربيع، (2021)، حتمية الرقمنة كآلية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد السادس، العدد الثاني، ص 1034.

- رشيد سعد الله، خالد قاشي، (2020)، دور الرقمنة في تحسين خدمات المرفق العمومي، دراسة حالة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، المجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد العاشر، العدد السادس، ص 183.

- بطاط نور الدين، (2021)، الرقمنة وإسهاماتها في تحديث الإدارة الرياضية، مجلة علوم الأداء الرياضي، المجلد الثالث، العدد الأول، ص 126 – 127.

- مشهور أحمد، (2003)، تكنولوجيات المعلومات وتأثيرها على التنمية الاقتصادية، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات، المنظومة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص 7.

- ميرود فاتح، (2022)، رقمنة المالية العامة في الدول العربية – تجارب بعض الدول العربية -، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، ص 555.

- محمد قوادري، (2022)، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد السادس، العدد الثاني، ص 238.

- خالص حسين مريم، (2013)، الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، وزارة المالية، العراق، ص 440.

- الطعامنة محمد محمود، العلوش طارق شريف، (2004)، الحكومة الإلكترونية وتطبيقها في الوطن العربي، الأردن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص 103 – 104.

- سحنون فاروق، لعريبة محمد، (2021)، دور العصرنة في تفعيل أداء إدارة الضرائب وتحسين الالتزام الضريبي لدى المكلفين بالضريبة – دراسة حالة مركز الضرائب لولاية سطيف-، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد الخامس عشر، العدد الثالث،ص 516 – 517.

- حسين كماش، لقمان بوخدوني، (2022)، رقمنة الإدارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية بالجزائر 1992 – 2022، حالة البوابتان " جبايتك" و"

مساهمتك "، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد السادس، العدد الثاني، ص 780.
- حليس عبد القادر، (2021)، الجمارك الرقمية، دراسة حالة للجمارك الجزائرية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد السابع، العدد الثاني، ص 610.
- غزالي نصيرة، (2021)، تكييف مهام إدارة الجمارك مع المنظمات والاتفاقيات الجمركية وسبل عصرنتها لتحسين نشاطاتها الجمركية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الخامس، العدد الأول، ص 201.
- بن ميلود كنزة، دويني مختار،(2022)، رقمنة إدارة الجمارك وأثرها على جلب الاستثمار الأجنبي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد السابع، العدد الثاني، ص 576.
- بوراوي عيسى، ميلودي عمار، (2017)، التحول إلى الجمارك الرقمية كمدخل لتحقيق اليقظة الاستراتيجية – دراسة حالة الجمارك الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية – المجلد الرابع، العدد الثاني، ص 712.
- فريال فراح، (2021)، رقمنة إدارة الجمارك وحتمية الانتقال من SIGAD إلى E-DOUANE، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الرابع، العدد الثاني، ص 193.

- المنشورات:

- وزارة المالية، نشرية إدارة الضرائب، 2017/85، 2017، ص 07.
- دليل المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية الجزائرية، 2022.
- دفتر الأحكام العامة المتعلق بالإجراءات الإلكترونية لبوابة " **مساهمتك**"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2022، ص 2- 5.
- مداخلة المنظمة العالمية للجمارك، بمناسبة اليوم العالمي للجمارك سنة 2017، على الموقع الالكتروني:
http//www.wcoomd.org/-/media/wco/public/global/pdf/about-us/interjnational-customs-day/2017/message-from-the-wco-secretary-general.، أطلع عليه يوم 2024/01/25 على الساعة، 19,00.

- المراجع باللغة الأجنبية:

- Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts N° 90/2018، Modernisation de l'Administration Fiscal un axe stratégique du Ministère des Finances ، 2018، p. 08.